

الارتباط بين التعليم والنمو الاقتصادي

إعداد

وفاء المطيري

alwafa.aa@hotmail.com

المملكة العربية السعودية

1432-1433هـ

المخلص

جاء البحث بهدف التعرف على أوجه الارتباط بين التعليم والنمو الاقتصادي. يعتمد البحث في منهجيته على المنهج الوصفي وذلك من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة باقتصاديات التعليم والعلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية. أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين التعليم والتنمية الاقتصادية وتوصي الدراسة بضرورة تطوير الهياكل التعليمية في الدول العربية لتصبح قادرة على استخدامه كأداة محققة للنمو الاقتصادي. **الكلمات المفتاحية:** التعليم، النمو الاقتصادي، اقتصاديات التعليم.

Abstract

The research came with the aim of identifying the links between education and economic growth. The research relies on its methodology on the descriptive approach through reviewing the literature and previous studies related to the economics of education and the relationship between education and economic development. The results of the study indicated that there is a positive relationship between education and economic development. The study recommends the necessity of developing educational structures in Arab countries to be able to use it as a tool for achieving economic growth.

Keywords: education, economic growth, education economics.

المقدمة

إن جودة التعليم والارتقاء به من مظاهر رقي الأمم، لذلك تولي الدول عناية خاصة للقطاع التعليمي، وذلك بتوفير المبالغ اللازمة، والكوادر المؤهلة، والمباني والتجهيزات الأخرى. ولا تغفل عن الاقتصاد الذي يشكل عماد لنمو الدول وتطورها، والذي يعد المرآة العاكسة لمدى التطور الذي تحظى به. وقد يؤثر الاقتصاد على التعليم والعكس. وقد أثر التعليم منذ القدم على إنتاجية الأفراد فتعلم حرفة ما وإتقانها يزيد من المنتجات. واليوم ومع تطور التكنولوجيا، أصبح التركيز على التعليم النظري والتطبيقي للحصول على إنتاج وعائد أفضل، فأصبحت الثورة المعرفية والتكنولوجية محفزاً للجهود التي تدرس بعناية كيفية تحقيق ذلك، ويعد علم اقتصاديات التعليم من الحقول التي تهتم بهذا المجال.

ويذكر الرشدان(2001) أن التعليم قد حظي بالاهتمام منذ القدم من قبل بعض المتخصصين في الاقتصاد مثل آدم سميث، وجون سينتورت ميل، وكارل ماركس، والفريد مارشال وغيرهم. وقد أكدوا على أهمية نمو المعارف والمهارات البشرية من خلال العمليات التربوية التي تقدم إسهامات في نمو الاقتصاد؛ حيث أن نمو قدرات الفرد واستعداداته من خلال التعليم تؤدي إلى زيادة قدراته الإنتاجية.

في حين يرى بريدت وسيسز (Bredt & Sycz, 2007) أن التعليم جزء لا يتجزأ من عملية الازدهار الاقتصادي؛ حيث ترتبط المستويات التعليمية العالية بمؤهلات ربحية أكبر، وفرص عمل أفضل. وهذا ما أكدت عليه دراسة (سليم و المتيم، 2019) والتي أشارت إلى العلاقة الطردية بين عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم ومؤشرات النمو الاقتصادي؛ الدخل القومي، الإخدار القومي، مخزون رأس المال، إجمالي الإنفاق الوطني، صادرات السلع، الخدمات، وصادرات التكنولوجيا المتقدمة، ودراسة (عبدربه، 2019) والتي أشارت إلى وجود علاقة ارتباطية طردية بين متوسط سنوات الدراسة وعدد الملتحقين بالتعليم الجامعي من جهة والنتائج المحلي الإجمالي. وانطلاقاً مما سبق واستناداً إلى أهمية كلاً من الاقتصاد والتعليم، جاءت الدراسة الحالية لتوضح مدى الارتباط بين التعليم والنمو الاقتصادي.

مشكلة البحث

ترتكز العمليات التنموية بصورة عامة على المورد المادي والمورد البشرية، ويعد العنصر البشري العامل المتحكم بعمليات التنمية كون جميع الموارد المادية الأخرى تصبح غير فعالة في ظل عدم توافر مورد بشري قادر على إدارتها وحسن استغلالها، الأمر الذي يتطلب من هذا العنصر تسلحه بالمهارات والمعارف اللازمة لذلك، وبهذا فإن لا يوجد عنصر بشري فعال دون تسلحه بمستوى تعليمي جيد وبالتالي فإن التعليم هو ركيزة من ركائز التنمية بصورة شاملة (سليم و المتيق، 2019). ومن منظور استهلاك التعليم للموارد الضخمة من ميزانيات الدول واستنثاره بالجزء الأكبر من الطاقات البشرية، فإنه من الجدير بالاهتمام النظر في كيفية استرشاد عائدات هذا القطاع. حيث تتطلع جميع دول العالم إلى الأثر الرجعي الإيجابي للتعليم على النمو الاقتصادي وكيف يمكن للدول النامية أن تحسن من مكانتها الاقتصادية استناداً على نظام تعليمي جيد. إذ أن زيادة الاستثمار في التعليم، ينعكس إيجابياً على التنمية الاقتصادية. وإيماناً بأهمية الدور الذي يلعبه التعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية، كان لزاماً على كل دولة العمل بجد على تحديد ماهية هذه العلاقة، والبحث عن أكثر السبل والوسائل والطرق التي تقوي من هذا الترابط، وتسخيرها لخدمة التنمية الاقتصادية في جميع المجالات. وعليه تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف أوجه الترابط بين التعليم والنمو الاقتصادي.

أسئلة البحث

يسعى البحث للإجابة عن السؤال الرئيسي الآتي: **ما أوجه الارتباط بين التعليم والنمو الاقتصادي؟** وينبثق من هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

1. كيف يساهم التعليم في تحقيق النمو الاقتصادي؟
2. وكيف يمكن الاستفادة من البيئة التعليمية في إيجاد كوادر بشرية مؤهلة تساهم في زيادة النمو الاقتصادي للبلاد؟
3. ما النماذج والنظريات المفسرة للعلاقة الارتباطية بين التعليم والنمو الاقتصادي؟
4. ما الطرق المستخدمة في قياس النمو الاقتصادي؟
5. ما أثر المساواة على الفرص وجودة التعليم على النمو الاقتصادي؟

أهداف البحث

يهدف هذا البحث بصورة أساسية إلى **معرفة الارتباط بين التعليم والنمو الاقتصادي، ويتم ذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:**

1. التعرف على كيفية مساهمة التعليم في تحقيق النمو الاقتصادي.
2. التعرف على كيفية الاستفادة من البيئة التعليمية في إيجاد كوادر بشرية مؤهلة تساهم في زيادة النمو الاقتصادي للبلاد.
3. التعرف على النماذج والنظريات المفسرة للعلاقة الارتباطية بين التعليم والنمو الاقتصادي.
4. التعرف على الطرق المستخدمة في قياس النمو الاقتصادي.
5. التعرف على أثر المساواة على الفرص وجودة التعليم على النمو الاقتصادي.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في أهمية التعليم نفسه كمصدر استثماري يشكل من خلال مخرجاته مصدراً لتحقيق عوائد اقتصادية حيث يمكن تطوير العنصر البشري وتسليحه بالمعارف والمهارات اللازمة لدفع عجلة النمو الاقتصادي (العادلي، 2013)، وبالتالي تستطيع الدراسة وما تقدمه من معرفة حول العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي لفت نظر واضعي السياسات التعليمية بتطوير الإنفاق على التعليم كونه محقق أساسي لعمليات التنمية.

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي، والمختص بوصف قضية ما وجمع المعلومات عنها وذلك من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة باقتصاديات التعليم والعلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية.

الإطار النظري للبحث

أولاً: مفهوم النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي كما يراه الرشدان (2001) الزيادة الكلية في إنتاج السلع والخدمات في منطقة ما خلال فترة زمنية وهو الناتج القومي الإجمالي.

فالنمو الاقتصادي ينتج كرد فعل طبيعي لتوفر الموارد الطبيعية في البلاد، ويمكننا القول أن النمو هو الكفاءة الإنتاجية العالية في بلد ما حيث يتحقق توائم المخرجات مع المدخلات بالإضافة إلى عائد أعلى ووقت وجهد أقصر، وهذا ما تسعى الدول لتحقيقه، وذلك من خلال خطط التنمية.

ويُعد النمو الاقتصادي مقياساً لتطور الدول من ناحية الاقتصاد، وسبباً رئيساً لتصنيفها إلى دول غنية أو فقيرة عطفاً على مستوى دخل الفرد فيها، لذلك يُعد النمو الاقتصادي دليلاً على مدى تقدم البلاد وتماشيتها مع التكنولوجيا الحديثة.

وقد ذكر مرادسي (2010) نموذجين من نماذج النمو وهما نموذج سولو والنظرية النيوكلاسيكية، وكذلك نماذج نظرية النمو الذاتي وقد ذكر نموذج رومر ونموذج لوكاس.

كما ذكر الرشدان (2001) أن هناك ثلاث نماذج ونظريات للنمو الاقتصادي وهي: النموذج التقليدي الحديث، ونموذج هارد-دومار، ونظرية المراحل لريستو.

وتستخدم هذه النماذج لقياس النمو في رأس المال وكذلك الإنتاج القومي وعوامل الإنتاج، والإشارة إلى معدلات النمو والنظر في الاستثمارات الاقتصادية، وتعد تلك النماذج حصيلة خبرات اقتصادية تطور إحداها تلو الآخر.

ثانياً: مفهوم التنمية الاقتصادية

وتعرف التنمية الاقتصادية بأنها "إجراءات تتخذ عن قصد من شأنها زيادة الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة" (هاشم، 1977، ص 615) وتختلف التنمية عن النمو في كونها عملية مقصودة تتم وفق خطط مدروسة أما النمو فهو الناتج لتلك التنمية وللعوامل الأخرى مثل ارتفاع جودة القطاع التعليمي. وبمعنى آخر: التنمية الاقتصادية، خطة تقرها الدولة لتتعش نموها وتتنظر في إمكانية رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية، وهذه الحالة من صنع البشر، أي يمكن التحكم بها، وأحد الوسائل المعينة على تحقيق هذه التنمية هو الرقي بالتعليم وتحقيق الجودة فيه. وللتدليل على ما نقول نستشهد بالتجربة السنغافورية في التعليم، حيث خطت سنغافورة في السنوات الأخيرة خطوات واسعة نحو التقدم التكنولوجي، وحققت معدلات عالية من التنمية الاقتصادية، بحيث أصبحت تُعد في مصاف الدول المتقدمة مع افتقارها للموارد الطبيعية، وما ذلك إلا بسبب اهتمامها بتطوير التعليم والاستفادة القصوى من التكنولوجيا الحديثة في الرقي بمستوى التعليم فيها.

ثالثاً: نماذج ونظريات الارتباط بين التعليم والنمو الاقتصادي

وقد ظهرت بعض النماذج والفرضيات التي تتناول التعليم باعتباره استثمار ذو عائد مادي، وهذا ما يقرره علم اقتصاديات التعليم وهنا يجتمع علماء الاقتصاد وعلماء التربية للنظر في العائد من التعليم.

1) نموذج رأس المال البشري

لقد نظر للأفراد على أنهم استثمار منذ أمد بعيد، فقد كان الإنسان في العصر الحجري يعلم ابنه الحرفة لتنتقل للأجيال وكذلك التعليم عن طريق المشافهة باعتباره الفرد ناقل للمعرفة وتشيعه بالمعارف يهيئه لكسب العيش والريادة في المجتمع. وقد قام النبي ﷺ بالاستثمار البشري وذلك في غزوة بدر عندما قبل افتداء الأسرى بتعليم عشرة من صبيان المدينة وذلك عندما استشرف أدوارهم وتنبأ بأهمية تكوين رأس مال بشري.

وقد ذكر الجابري (2011) أن نظرية رأس المال البشري تتطلب الأخذ في الاعتبار بعنصر الوقت، ويمكن النظر إلى رأس المال البشري على أساس ربط التعليم بسوق العمل. ويقسم مخزون رأس المال البشري إلى قسمين:

رأس المال البشري العام

ويعرفه جونز (2000) بأنه المهارة أو المعرفة التي تزيد من إنتاجية العامل، بغض النظر عن مكان العمل. وهو ما يشترك فيه الأفراد الذين تلقوا تعليمهم الأولي، وتشمل المهارات العامة أي الحد الأدنى من المهارات مثل "معرفة القراءة والكتابة ومعرفة الحساب والرياضيات" (ص17)

وهذا المخزون يؤهل الفرد للعمل في أي منظمة بحسب المخزون الذاتي الموجود لديه وبهذا يصبح الفرد قيمة بذاته. وتكاد تجمع الدراسات والبحوث الحديثة على اعتبار أن التعليم يقوم بتشجيع الاستثمار في رأس المال المادي. ويعتمد الاستثمار أيضا على نصيب رأس المال الطبيعي. والسبب الدفين هو أنه كلما زادت وفرة الموارد الطبيعية فيما يتعلق بإجمالي الناتج المحلي، كلما كان نصيب رأس المال المادي أقل في إجمالي الناتج المحلي وكلما كان حافز التوفير والاستثمار" (Gylfason & Zoega, 2003, p. 14)

رأس المال البشري الخاص

وهو ما يحدد مخزون رأس المال للفرد بانتسابه لمؤسسة ما؛ حيث يتم تدريبهم لاحتراف تقنيات معينة مرتبطة باحتياجات المؤسسة.

ويعرفه الرشدان(2001) بأنه تدريب أثناء العمل يفيد المؤسسة التي يعمل فيها الفرد فقط، وهذا النوع من التدريب يشمل خصوصيات المؤسسة مثل التدريب على عملية تصنيف أو تبويب سلعة معينة للمؤسسة أو قياس مهارات خاصة بها. (ص216)

وتمثل الدراسة التي قام بها جيلفاسون وزويجا (Gylfason & Zoega, 2003) إثبات لوجهة النظر التي تنص على أن التعليم يقوم بدور كبير في تشجيع الاستثمار في رأس المال المادي، و ليبرهنا على أن النمو الذاتي يمكن أن ينشأ في نموذج التعليم والنمو للأجيال المتزامنة، فكلما زاد استثمارنا في التعليم، كلما ازداد استثمارنا في رأس المال البشري، ومن أجل التحقق من هذه الفرضيات، قام الباحثان بفحص بيانات 87 دولة حول العالم ليصلا إلى نتائج مفادها أن النمو الاقتصادي يتنوع بشكل عكسي مع التفاوت، وأن هناك مدخلات ومخرجات في التعليم لايد من الاهتمام بها، وجميعها ذات علاقات عكسية متفاوتة، كما توصلا إلى أن التعليم والتفاوت لهما أثر مستقل وهام على النمو، مع أن العلاقة بينهما متبادلة، ووفق هذا المفهوم يتبين لنا الدور الذي يلعبه التعليم في تشجيع النمو الاقتصادي عن طريق زيادة وتحسين رأس المال البشري، بالإضافة إلى رأس المال المادي والاجتماعي، مما يشير بالتالي إلى تقليص التفاوت بينهما، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على التعليم والنمو الاقتصادي، لنحصل في نهاية المطاف على تعليم أفضل، ونمو اقتصادي ومساواة اجتماعية أكبر.

ويمكن لأي دولة أن تستثمر مواردها المالية فيما يعود عليها بالنفع العميم، كأن تستثمر جزء من ميزانيتها في تطوير القطاع التعليمي من جميع النواحي تطويراً يطل المعلم والمنهج المدرسي والطالب والوسيلة التعليمية وطريقة التدريس.

2) فرضية التأشير والغربة

ويعرف جونز(2000) التأشير بأنه استخدام التعليم كمؤشر لأرباب العمل حول الإنتاجية المتوقعة للموظفين، في حين أن الغربة استخدام التحصيل العلمي في تصنيف العاملين وتوزيعهم على الأعمال المختلفة.

وهي من الفرضيات المضادة لرأس المال البشري حيث ذكر الجابري(2011) أن فرضية التأشير والغربة تنص على أن التعليم لا يزيد الطاقة الإنتاجية للأفراد، ولكنه يعمل كوسيلة لغربة الأفراد بحسب قدراتهم الذاتية، ويشير إلى أولئك الذين يمتلكون قدرات إنتاجية أعلى، في حين تنص فرضية الغربة على أن الأعمال تختلف، والكفاءة الإنتاجية تقتضي توزيع العاملين على الأعمال بحسب قدرتهم الإنتاجية.

ويمكن للدول أن تستفيد من هاتين النظريتين في تحقيق عائد مالي واقتصادي كبير، فوضع الشخص المناسب في المكان المناسب يوفر الجهد والوقت والمال، ويحقق الأهداف المطلوبة بأقل قدر من التكاليف. ويستفيد أصحاب العمل من التعليم كمؤشر على إنتاجية الأفراد وبالتالي زيادة الأجور.

وقد ذكر الجابري أيضاً أن هناك نسختان من الغربة وهي النسخة القوية والنسخة الضعيفة، وتشير النسخة الضعيفة إلى أن أصحاب العمل يدفعون أجوراً أعلى للمتعلمين في البداية فقط بغرض معرفة قدراتهم الإنتاجية، أما النسخة القوية فتتص على أن المتعلمين يستمرون في الحصول على أجور أعلى بغض النظر عن إنتاجيتهم.

ونرى هنا أن استخدام فرضية التأشير والغربة يناقض نموذج رأس المال البشري حيث تهمل المعارف والقدرات الذاتية للفرد مقابل مستواه التعليمي. وكذلك تنظر هذه الفرضية بعين المساواة للمستوى التعليمي بغض النظر عن جودته.

رابعاً: كيفية قياس النمو الاقتصادي

لقد بذل العلماء جهود كبيرة لقياس إسهامات التعليم في زيادة النمو الاقتصادي، لكن لا تزال هناك صعوبة في قياس عائدات التعليم التي تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في النمو الاقتصادي. لكن نرى أن التعليم من الاستثمارات الهامة التي قد لا نتمكن من قياس عائداتها بدقة؛ حيث يشتمل عائد التعليم على نواحي بشرية، تربوية، نفسية، صحية وغيرها.

ولدراسة عائدات التعليم أهمية في ترشيد الاستثمار في التعليم، ويرى الرشدان(2001) أن دراسة عائدات التعليم بطرائق القياس المختلفة تنير السبيل أمام الدارسين والمسؤولين في اتخاذ قرارات صائبة حيال الاستثمارات التعليمية، كتحديد التوسع في فروع التعليم المختلفة، وتوزيع الموارد المالية على المراحل المختلفة وكذلك في الكشف عن قدرة أنظمة التعليم على سد احتياجات المجتمع من القوى العاملة.

وقد ذكر عابدين(2000) أبرز طرائق قياس القيمة الاقتصادية للتعليم وهي:

1- طريقة الارتباط (الترابط)

وهي من طرق القياس التي تحاول الربط بين التعليم والنمو الاقتصادي وتقوم هذه الطريقة كما ذكر الرشدان(2001) على إيجاد الترابط بين النشاط التربوي وبين النشاط الاقتصادي. كما نوه عابدين(2000) أن هناك ارتباط بين مظاهر النشاط التربوي وبعض مؤشرات النشاط الاقتصادي، كما أن نتائج هذه الطريقة، يتم التوصل إليها من خلال الدراسات الطولية والدراسات المقطعية المستعرضة لدولة ما.

ومن الدراسات المستعرضة التي سعت إلى بيان العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي المقارنة الدولية التي أجراها الباحثون موساي وآخرون (Musai, Mehrara, & Fakhr, 2011) مستخدمين في مقارنتهما نموذج النمو الذاتي، وكان الهدف من هذه المقارنة هو دراسة تأثير رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في إيران و76 بلداً، وذلك في عام 2006، وقد أظهرت النتائج التي حصلوا عليها أن زيادة رأس المال البشري له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة قوية جداً بين المصروفات التي تنفق على التعليم والنمو الاقتصادي، وهذه العلاقة طردية، فكلما زاد الإنفاق على التعليم كلما ازداد النمو الاقتصادي للبلاد، ولأجل هذا ينبغي أن يولي السياسيين الاقتصاديين أهمية كبرى لتدريب القوى العاملة، بالإضافة إلى زيادة رأس المال المادي والتوظيف، وهكذا يمكن للاستثمار في التعليم أن ينعكس إيجابياً على الاستثمار في النمو الاقتصادي مما يؤدي بالتالي إلى رخاء ورفاهية المجتمع.

ومن الأساليب التي تأخذها هذه الطريقة، الترابط عبر الزمن، أي قياس الترابط بين التعليم والدخل القومي داخل بلد معين عبر فترات زمنية مختلفة.(الرشدان، 2001، ص178) ومن أمثلتها الدراسة المقطعية التي قام بها الباحث دودا (Dauda, 2010) عن الاستثمار في التعليم والنمو الاقتصادي في نيجيريا، وذلك من أجل قياس الترابط بين التعليم والدخل القومي في نيجيريا عبر فترة زمنية ممتدة من عام 1977 حتى عام 2007م. وذلك باستخدام نموذج محاسبي نموذجي لقياس النمو والاعتماد على التكامل المشترك، وعلى التقنيات المستخدمة لتصحيح الخطأ.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الاستثمار في التعليم في نيجيريا منخفض جداً، ولا يرتقي للمستوى الذي أوصت به الأمم المتحدة، لذلك ينبغي لهذا البلد تحسين نوعية التعليم فيه والاستثمار إن أراد فعلاً تحقيق النمو الاقتصادي، وزيادة الدخل القومي للبلاد، وها ما يعزز القول بأن هناك ارتباطاً وثيقاً بين التعليم والنمو الاقتصادي.

ومن الدراسات التي تدرج تحت هذا النمط من القياس الدراسة التحليلية القياسية التي قام بها الرفيق(2006) مستخدماً الأسلوب الوصفي والتحليل الإحصائي من أجل التدليل على وجود علاقة طردية بين حجم الاستثمار في التعليم وبين الاستثمار في التنمية الاقتصادية، ومن أجل تحديد ماهية العلاقة بين الاستثمار في التعليم والدخل الاقتصادي للفرد اليمني للفترة بين 2000 و 2006، وذلك من أجل الرقي بالتنمية الاقتصادية في اليمن، ومحاربة الفقر، واستثمار الموارد البشرية فيما يعود بالنفع على البلاد، وقد تبين للباحث من خلال هذه الدراسة العلاقة الطردية الإيجابية بين الاستثمار في التعليم والعائد الاقتصادي، إذ تؤثر زيادة حجم الاستثمار في التعليم على الدخل الاقتصادي للدولة، وعلى تحسن الأوضاع الاقتصادية في البلاد، ويعتمد الاستثمار الصحيح على الموارد المحلية الذاتية لا على الموارد الأجنبية، الأمر الذي تفتقد إليه الجمهورية اليمنية بسياساتها التعليمية الحالية، كما أظهرت الدراسة الضعف الذي يعترى التعليم الثانوي بسبب بعض الصعوبات التي من أبرزها التعليم المختلط، مما يمنع العديد من الأسر المحافظة من إرسال بناتهم للتعليم، بالإضافة إلى قلة عدد هذه المدارس وبعدها عن مساكن البنات، كما خلصت الدراسة إلى أهمية الدور الذي تلعبه مؤسسات التعليم المهني في تزويد المجتمع بالعمالة الماهرة المدربة، ونقص هذه المعاهد الفنية والمهنية بالإضافة للنقص والقصور في عدد المؤسسات والكليات الجامعية، والتي وإن وجدت لا تقدم حلولاً لمشكلات المجتمع ولا تلبي احتياجاته حالها في ذلك حال كثير من الدول النامية، مما انعكس سلبياً على ازدهار التنمية الاقتصادية، وبناءً على هذه النتائج أوصى الباحث بضرورة الالتفات إلى الاستثمار في التعليم باعتباره ركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية وزيادة الدخل، كما أوصت الدراسة بأهمية الإنفاق على التعليم وزيادة بناء المدارس العامة الغير مختلطة في المناطق النائية وفي المناطق المأهولة بالسكان على حد سواء، وبأهمية افتتاح مجمعات مدرسية متكاملة تستوعب الأعداد المتزايدة من الدارسين، كما أكدت الدراسة على أهمية التركيز على التعليم العالي، وافتتاح المعاهد الفنية والمهنية التي تستطيع تأهيل الشباب والفتيات ليكونوا قادرين على خدمة مجتمعهم وتحسين أوضاعهم الاقتصادية، وكل هذا لا يأتي إلا عن طريق إعادة هيكلة التعليم ليتوافق ويتلاءم مع احتياجات المجتمع.

2- طريقة الباقي

وترتكز هذه الطريقة كما ذكرها مرادسي(2010) على مفهوم مؤداه أنه عندما نطرح إسهام قوة العمل ورأس المال المادي من عملية النمو الاقتصادي، سيبقى عائد ناتج من مجموعة من العوامل الغير المادية، مثل التعليم والاستقرار الاجتماعي والأمن والأمان والصحة. ولقد حاول كثير من علماء الاقتصاد أن يقيسوا نسبة الزيادة في إجمالي الدخل القومي التي يمكن إرجاعها إلى ما أنفق من رأس المال والعمل، وذلك في فترة زمنية معينة، ثم اعتبار الباقي نتيجة للتحسينات التي طرأت على القوى العاملة من حيث الكيف بسبب التعليم.(الرشدان، 2001، ص179).

ومثل هذا الدراسة التي قام بها كلاً من بريديت وسييسز (Bredt & Sycz, 2007) لقياس الزيادة في معدل الدخل القومي نتيجة لزيادة الإنفاق على التعليم ولإثبات أن التربية والتعليم مسئولان عن زيادة أنصبة النفقات الحكومية في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وذلك عن طريق تحليل سياسة التعليم لبلدان منظمة التعاون والتنمية (OECD) ومقارنة التحصيل العلمي مع أداء الإنتاجية في مختلف البلدان، من أجل دراسة عائدات الزيادة في التعليم، والذي برهن بدوره على وجود علاقة إيجابية قوية بين المزيد من الدراسة وارتفاع متوسط الأجور، وعلى أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين المستويات الأعلى من المؤهلات وبين زيادة الأرباح مدى الحياة، والحصول على فرص عمل أفضل، وانخفاض معدل البطالة بين الأفراد. كما برهنت الدراسة على أن استغلال التطور التكنولوجي قد زاد من إنتاجية العمال النسبية، وبالتالي ازداد الطلب على العمالة الماهرة المدربة أكثر من العمالة غير الماهرة، كما وجدت درجة عالية من الارتباط بين سنوات الدراسة، والمؤهلات التعليمية، والدخل في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وهذا ما يعزز مفهوم الفرز أو الغريلة الذي يشير إلى أن التعليم يُستخدم كوسيلة لأرباب العمل لتوظيف العمال ذوي القدرة الأكبر من طالبي العمل.

3- طريقة معدل العائد

وهي من طرق القياس التي تركز على المنفعة العائدة من التعليم باعتباره ذو عوائد نقدية مباشرة.

ويطلق عليها أيضاً كما ذكر عابدين (2000) تحليل الكلفة- المنفعة، وهي إحدى طرق تحليل العلاقة بين التربية والدخل الفردي والقومي؛ لإظهار دور التربية في التنمية الاقتصادية. ومثال هذه الطريقة الدراسة التجريبية التي قام بها الباحثان (Changzheng & Jin, 2010) في إطار العلاقة بين الاستثمار في التعليم والنمو الاقتصادي في محاولة منهما للإجابة على التساؤل التالي: أيهما أهم للاستثمار في النمو الاقتصادي في الصين، الاستثمار في التعليم الأساسي أو التعليم العالي؟ وقد تم تطبيق اختبار السببية لجرانجر للتحقق من هذه الفرضية، وقد وضحت نتائج هذه الدراسة التجريبية أن الاستثمار في التعليم عموماً، وفي التعليم العالي خصوصاً يرتبط إيجابياً وبدرجة كبيرة بجودة النمو الاقتصادي في الصين، كما برهنت هذه الدراسة على أن هناك قبول واسع بأن استثمار الفرد في التعليم لا يقتصر على تحسين قدرته على كسب المال فقط، وإنما يحسن من رفاهيته بشكل عام، هذا ما يختص بالفرد، أما ما يختص بالمجتمع فإن الاستثمار في التعليم يحسن من تراكم رأس المال البشري، ومستوى التكنولوجيا، مما يؤدي بالتالي إلى جودة التعليم.

كما أكدت نتائج هذه الدراسة القيمة أن البلاد ذات النمو الاقتصادي الجيد يكون لديها نظاماً تعليمية أكثر عدلاً، فعلى سبيل المثال: السويد بلد في شمال أوروبا، حقق انتصارات عديدة عظيمة في تحسين التكنولوجيا والتنمية الاقتصادية، وأصبح من أكثر الدول تقدماً في العالم بالرغم من صغر حجمها واقتنارها إلى الموارد الطبيعية.

وقد تم التوصل إلى النتائج السابقة إثر قيام الباحثان باقتراح معادلات يستطيعون من خلالها حساب درجة العدالة التوزيعية للتعليم بين كل مجموعة، ومن ثم استخراج النسبة المئوية المتراكمة لكل مجموعة سكانية والفترة الزمنية اللازمة لكل مجموعة على التوالي، بحيث أصبح من السهل أن نفهم أنه كلما انخفضت نسبة العدالة والمساواة في التعليم، كلما زاد الاستثمار في التعليم.

خامساً: المآخذ على طرق قياس النمو الاقتصادي

وبعد النظر إلى الثلاث طرائق المستخدمة في قياس القيمة الاقتصادية للتعليم، نجد أنها ركزت بشكل مباشر على العوائد النقدية باعتبارها ذات أثر مباشر على النمو الاقتصادي، بالرغم أن عائداته الغير نقدية تسهم كذلك في رفع وزيادة الرفاهية الاقتصادية مضمنة نسبة دخول الأفراد كعنصر رئيس. ونلاحظ كذلك أن الدراسات التي تناولها البحث كانت تربط بين دول لا يوجد بينها روابط اقتصادية، فالبعض متقدمة والأخرى نامية، فعلياً أن نأخذ بعين الاعتبار الخلفية الاقتصادية والثقافية لكل دولة.

وقد ذكر عابدين(2000) الأسباب التي أدت إلى اقتصار الدراسات على العوائد النقدية ومنها، السهولة النسبية لقياسها وصعوبة قياس العوائد الأخرى، وكذلك يرى أن الطرق تميزت بالتبسيط الشديد، وكان هذا التبسط نتيجة الاعتقاد بأن العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية بسيطة تماماً.

وكانت الدراسات في مجملها تبحث عن الأثر الاقتصادي للتعليم بغض النظر عن أثر الاقتصاد على التعليم الذي قد يكون هو العنصر المتأثر في هذه العملية. وقد ذكر الرشدان(2001) في هذا المجال أن طريقة البواقي مثلاً تهمل أثر العوامل غير التعليمية في النشاط الاقتصادي، مع العلم أن الدخل القومي يزداد بزيادة نمو التعليم وتطوره، وقد يكون رأس المال المادي هو الذي زاد الإنتاج والدخل وزاد في الوقت نفسه مقدار التعليم.

خامساً: أثر المساواة وجودة التعليم على النمو الاقتصادي

بالنظر إلى المساواة في التعليم وتوزيعه بين أفراد المجتمع وكذلك مجانيته، نجد إسهامه في رفع النمو الاقتصادي وذلك بارتفاع معدلات الدخل للأفراد التي تعد مؤشر للنمو الاقتصادي، ومن هذا المنطلق نادى الدول بأهمية العدالة الاجتماعية في التعليم مع التأكيد على الجودة. وقد ذكر مرسى (2005) أن أمريكا وهي من الدول المتقدمة قد سلكت هذا التوجه حيث طرح الرئيس الأمريكي جورج بوش المشروع القومي (أمريكا عام 2000: استراتيجية للتعليم) وهذا ينبهنا إلى أن الدول المتقدمة تضع إصلاح تعليمها وتطويره من ضمن الأولويات الكبرى، وقد هدف هذا المشروع إلى المساواة في التعليم بأن يحصل كل أمريكي على ألوان المعرفة والمهارات الضرورية لممارسة الحقوق والواجبات، وكذلك هدف إلى توفير بيئة مواتية للتعليم بالإضافة إلى أهمية إجادة العلوم الأساسية مثل اللغة الإنجليزية والرياضيات والعلوم.

وكذلك سعت المملكة العربية السعودية لتجويد تعليمها عن طريق الإنفاق بسخاء على قطاع التعليم "إيماناً منها بأن التعليم يعد أفضل استثمار من المنظور الاقتصادي، علاوة على الأثر الإيجابي المباشر في شتى جوانب الحياة ، وفي بناء المجتمع ودفع مسيرة التقدم (العقيل، 2005، ص274)".

ويعد التعليم فائدة في حد ذاته بتوجيه اهتمامات الأفراد وتوسيع مداركهم إلى جانب زيادة الوعي بأهمية الارتقاء بأنفسهم ومعرفة دورهم ومحاولة النهوض باقتصاد دولتهم. ولقد أثبتت الدراسة التي قام بها (Changzheng & Jin, 2010) على الصين، أن للمساواة والعدالة في التعليم أثر كبير جداً على نجاح العملية التعليمية برمتها، وعلى تحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة، ويعني ذلك أن يتم توفير التعليم لكل فرد من أفراد المجتمع بغض النظر عن جنسه أو لونه أو عمره، فلا يكون التعليم متاحاً فقط للطبقة الغنية، بل لا بد من دراسة الأسباب التي تمنع الكثير اليوم من إكمال دراستهم، أو الحصول على الحد الأدنى من التعليم؛ تمهيداً لحظها وتذليل كافة الصعوبات التي تحول دون إتمامها، إذ أنه كلما زاد التعليم في المجتمع؛ كلما زاد الوعي بين أفرادها؛ وكلما زادت الكفاءة والمهارة لدى المتعلمين للقيام بالدور المناط بهم في خدمة أمتهم ومجتمعهم.

ولقد أكدت دراسة كل من هانوشيك ووب مان (Hanushek & Wößmann, 2007) على أهمية الجودة في التعليم، في الاستثمار الاقتصادي.

كما أكدت الدراسة التي قام بها الباحث مرادسي (2010) في الجزائر دور جودة التعليم العالي في الجزائر منذ الاستقلال إلى عام 2007، من أجل تعزيز النمو الاقتصادي، وتكمن أهمية هذه الدراسة كونها تساعد في التعرف على أهم النظريات التي تفسر النمو، كما أنها تساعد أيضاً في التعرف على أهم أنظمة الجودة في مؤسسات التعليم العالي، ومدى تأثير كل ذلك على الفكر التعليمي، وذلك لتحديد ما إذا كانت الجزائر بحاجة لتطوير الجودة في التعليم العالي، أم أنها تتمتع بالجودة العالية التي تساعدها على الرفع من معدلات النمو الاقتصادي فيها.

وقد اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الاستقرائي والاستنتاجي وذلك من أجل تقييم نظام التعليم العالي، وعلى أسلوب الاقتصاد القياسي لإثبات أو نفي الفرضيات، ومن خلال هذه الدراسة القياسية توصل الباحث إلى نتائج مفادها أن رأس المال المادي الخاص للعامل يساهم كثيراً في تحسين الوضع المادي، والذي ينعكس بدوره على تحسين النمو الاقتصادي للبلاد، كما أكدت هذه الدراسة أهمية توفر الجودة في التعليم العالي عوضاً عن التوسع الكمي، فما يهم هو نوعية التعليم لا كميته، وهذا يقودنا إلى التقليل من أهمية تكلفة التعليم العالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وللوصول إلى تحقيق الجودة في التعليم العالي قدّم الباحث توصيات واقتراحات بإنشاء مراكز متخصصة في التخصصات الجامعية، وإعادة النظر فيها، بحيث تتلاءم المخرجات التعليمية مع حاجة السوق الحقيقية، ومن أجل الوصول لأفضل السبل والحلول ينبغي التركيز على تشجيع الدراسات في هذا الشأن، وعمل شراكات مع الجامعات الأجنبية والعالمية من أجل الرفع من مستوى التعليم الجامعي المحلي والوصول به إلى المستوى العالمي.

سابعاً: مساهمة تنمية الموارد البشرية في رفع النمو الاقتصادي

لقد تنبّهت الدول مبكراً إلى أهمية الاستثمار في البشر واعتبرتهم موارد هامة في رفع الاقتصاد المحلي للدولة. وتعني تنمية الموارد البشرية زيادة المعارف والمهارات والقدرات لجميع الناس في المجتمع، ويمكن وصفها من الناحية الاقتصادية بأنها تجميع رأس المال البشري واستثماره بصورة فعالة في تطوير النظام الاقتصادي (الرشدان، 2001، ص82).

وقد ذكر رضوان (2009) أهمية استخدام التعليم كموجه لتنمية المجتمع وذلك عن طرق تفعيل دوره النفعي بجعله في أولويات الخطط التنموية، والعمل على زيادة وعي المجتمع بأهمية التعليم والإشادة بعوائده سواء المباشرة وغير المباشرة، والاهتمام بتوفير قواعد بيانات ومعلومات تتضمن كافة ما يفيد تطوير النظم التعليمية بما يساعدها في أداء دورها التنموي في المجتمع.

والأمر نفسه فيما يختص بالمهن والوظائف المتاحة للشباب والفتيات، فمن الأفضل أن تتبع الدولة سياسة تحدد من خلالها أهم الاحتياجات التي يفنقر إليها المجتمع، وما هي المجالات التي يعاني فيها المجتمع من نقصاً حاداً في الكادر البشري، وتبدأ بوضع التخصصات التي يحتاجها القطاع الاقتصادي لتمده بأيدي عاملة مدربة وقادرة على الوفاء بكل احتياجاته.

وقد دلت دراسة ماغالي (Magali, 2002) التي أجراها للتحقق من أثر التعليم العالي في فرنسا منذ الحرب العالمية الثانية على التنمية الاقتصادية في البلاد، ليثبت أن التعليم الجامعي ذو أثر إيجابي كبير على التنمية الاقتصادية، وهناك ارتباط وثيق بين الزيادة في عدد خريجي الجامعات وبين المردود والعائد الاقتصادي للبلاد، وعليه ينبغي أن تهتم الدولة بزيادة عدد الجامعات التي تستطيع استيعاب الأعداد المتزايدة من الخريجين، ليس هذا فحسب وإنما ينبغي أن تفتح تخصصات فنية ومهنية جديدة يحتاجها المجتمع لتحقيق متطلباته الاقتصادية، بحيث تستطيع تدريب الشباب بكفاءة على المهن والوظائف التي يحتاجها المجتمع، وتسهم في بناءه على الشكل المطلوب.

وقد ذكر الجابري (2012) أن هناك ثلاث خطوات لتنمية الموارد البشرية وتتمثل في التنبؤ بمستقبل سوق العمل والاقتصاد واحتياجاته من الموارد البشرية، وكذلك مقارنة الوضع الحالي بالوضع المتوقع لتركيبية السوق مع وضع اعتبار لإمكانية تناقص العاملين عن طريق التسرب أو التقاعد. بالإضافة إلى إعادة هيكلة النظام التعليمي لمواءمة احتياجات سوق العمل.

الخاتمة

مما سبق ظهرت العلاقة الإيجابية بين التعليم والتنمية الاقتصادية بشكل جلي، وقد بدأ أن هذا الارتباط أزل منذ القدم، منذ أن وعى الكائن البشري وجوده على الأرض، فقد أدرك الإنسان حاجته الملحة لتوسيع مداركه، والارتقاء بذهنه وأفكاره، ومواكبة عصره وحاجته للاستفادة من خبرات الآخرين. واتضح إن الأثر الرجعي للتعليم يتجاوز الأموال وصولاً إلى الرفاهية والرخاء والرقي الاجتماعي، لذلك لا يمكن قياس جودة التعليم كمردود مادي فقط، إذ يقدر رقي الأمة برقي الفكر الاقتصادي والموروث الثقافي فيها، إلى شيوع أسلوب التعامل الحضاري بين أفرادها. فهناك مردود إيجابي للتعليم، وعليه يستحسن استخدام هذه الميزة للتركيز على التعليم في تأهيل الكوادر التعليمية المؤهلة تأهيلاً عالياً والقادرة على مواكبة التطورات التكنولوجية في شتى المجالات. وكلما ازداد استثمارنا في التعليم، كلما ازداد المردود والعائد الاقتصادي كون العلاقة بينهما طردية وإيجابية، والعكس صحيح، وهذا ما غفلت عنه الكثير من الدول، مما أعاق تقدمها، ووقف عائقاً في سبيل وصولها إلى الرخاء الاقتصادي المنشود، وهذا هو حال معظم الدول العربية التي لا زالت متعثرة في نظامها التعليمي، ولا زالت بحاجة إلى التطوير والتجديد والابتكار في هيكلها التعليمي. ولا زال التعليم في الدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة تحت المستوى الموصى به من قبل لجنة الأمم المتحدة، فعلى الرغم من ثراء بعض الدول العربية إلا أنها لا زالت تشكو من عدم فعالية نظمها التعليمية. ولا زلنا نجد صفوفاً متتابعة من الخريجين والخريجات الذين لا يجدون وظائف شاغرة لهم تتناسب مع شهاداتهم الجامعية التي حصلوا عليها. وهذا يقودنا إلى التسليم بالنتائج التي توصلت إليها دراسة دودا (Dauda, 2010) والتي تحض القائمين على التعليم على طرق أبواب الاستثمار في التعليم من خلال زيادة الإنفاق على التعليم وتطويره وفتح تخصصات علمية تخدم المجتمع وتساعد على تزويد سوق العمل بالخبرات والكفايات البشرية التي تساهم في تنميته ورفع إمكانياته. ويقود التعليم إلى تحقيق المنفعة والرخاء والرفاهية على المستوى الشخصي، وكذلك المستوى المحلي والإقليمي، وهذا ما أكدته الدراسة التي قام بها كل من بريدت وسيسنز (Bredt & Sycz, 2007)، وكذلك الدراسة التي قام بها موساي وآخرون (Musai, Mehrara, & Fakhr, 2011)

ونعرج على القول بأهمية جودة التعليم، والتنبه إلى العائد الذي يقدمه لنا التعليم بكافة مؤسساته، وهل سيكون قادراً على بناء إنسان قادر على تحقيق آماله وطموحاته، والوفاء بمتطلبات مجتمعه، مبدعاً في أفكاره، يستخدم تفكيره المنطقي والفعال في الإنجاز والإبداع والابتكار. كذلك النظر إلى تنمية الموارد البشرية كعنصر رئيس في الربط بين التعليم والنمو الاقتصادي ويمكن للدول استثمار هذا الجانب عن طريق تحديد احتياجات السوق، وتحديد مقدار الحاجة للأيدي البشرية العاملة والمدرّبة، التي تستطيع أن تسد الفراغ في هذا السوق، وتنتج عائداً اقتصادياً كافياً لكل من الفرد والمجتمع في آن واحد.

قائمة المراجع

المراجع العربية

- الجابري، نيفاش رشيد. (2011). التأشير والغربة. محاضرة تعليمية: جامعة طيبة (المدينة المنورة).
- الجابري، نيفاش رشيد. (2012). تحليل الطلب على التعليم. محاضرة تعليمية: جامعة طيبة (المدينة المنورة).
- الجابري، نيفاش رشيد. (2011). نموذج رأس المال البشري. محاضرة تعليمية: جامعة طيبة (المدينة المنورة).
- الرشدان، عبدالله زاهي. (2001). في اقتصاديات التعليم. عمان: دار وائل للطباعة والنشر.
- الرفيق، محمد يحيى. أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية (دراسة تحليلية قياسية). كلية العلوم الإدارية : جامعة ذمار.
- العقيل، عبدالله عقيل. (2005). سياسة التعليم ونظامه في المملكة العربية السعودية. الرياض: مكتبة الرشد.
- العادلي، عادل مجيد. (2013). مساهمة التعليم في عملية الإنماء الاقتصادي في البلدان العربية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية (35)، 47-66.
- بن دهيش، خالد عبدالله، وآخرون. (2009). الإدارة والتخطيط التربوي (أسس نظرية وتطبيقات عملية). الرياض: مكتبة الرشد.
- جونز، جرننت. (1993). اقتصاديات التعليم. (السعيد، أنور غالب (2000)، المترجمون) عمان: الجامعة الأردنية.
- سليم، رضا أبو بكر ومحمد محمد ؛ و المتيم، محمود. (2019). دراسة تحليلية للعلاقة بين التعلم والنمو الاقتصادي في اليابان. مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية، 46(4)، 1277-1287.
- عابدين، محمود عباس. (2000). علم اقتصاديات التعليم الحديث. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
- عديريه، نشوى محمد. (2019). قياس أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على مصر خلال الفترة 1995-2018م. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة (8)، 527-549.

مرادسي، حمزة. (2010). دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر-. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: جامعة الحاج لخضر - باتنة .

مرسي، محمد منير. (2005). التربية المقارنة بين الأصول النظرية والتجارب العالمية. القاهرة : عالم الكتب.

هاشم، إسماعيل محمد. (1977). مبادئ الاقتصاد التحليلي. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر .

المراجع الأجنبية

Bredt, J., & Sycz, C. (2007). *Education and economic growth: a literature review*. Brisbane, Queensland: Labour Market Research Unit.

Changzheng, Z., & Jin, K. (2010). Effect of equity in education on the quality of economic growth: evidence from Chin. *Journal of Human Sciences*, 7(1), 47-69.

Dauda, R. (2010). Investment in Education and Economic Growth in Nigeria: An Empirical Evidence. *International Research Journal of Finance and Economics*, 55, 158-169.

Gylfason, T., & Zoega, G. (2003). Education, Social Equality and Economic Growth: A View of the Landscape. *CESifo Economic Studies*, 49(4), 557-579.

Hanushek, E. A., & Wößmann, L. (2007). The Role of Education Quality in Economic Growth. *World Bank Policy Research Working*, 1-96.

Magali, J. (2002). Higher Education and Economic Growth in France since the Second World War. *Human and Social Capital in Economic History*, 27(4), 108-124.

Musai, M., Mehrara, M., & Fakhr, S. (2011). Relationship between education and economic growth (International comparison). *European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences*, 29, 26-32.